

2023/10/1

نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية يفتتح ورشة عمل مبادرة كن سفيرًا تخضير الاستثمارات العامة دفعة مسئولى التخطيط



افتتح د. أحمد كمالي نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية اليوم ورشة عمل مبادرة كن سفيرًا دفعة مسئولى التخطيط والتي عقدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة تحت عنوان "تخضير الاستثمارات العامة"، خلال الفترة من 1 إلى 3 أكتوبر الجاري، وذلك بحضور د. جميل حلمي مساعد وزيرة لشئون متابعة خطة التنمية المستدامة، د.منى عصام مساعد وزيرة للتنمية المستدامة، د.حسين أباطة الخبير السابق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعدد من قيادات وزارة التخطيط وبمشاركة مسئولى التخطيط ومساعدى الوزراء في الوزارات المختلفة.

وخلال كلمته قال د. أحمد كمالي أن البرنامج التدريبي يمثل ورشة عمل تشاركية تضم القيادات التنفيذية من مساعدي ومعاوني الوزراء ورؤساء القطاعات من نحو 27 وزارة، وذلك لتعزيز قدرات مسئولى الخطة الاستثمارية بالوزارات وتبادل الخبرات فيما يخص آليات مراعاة معايير الاستدامة البيئية.

وتابع كمالي أن أهمية إطلاق مبادرة "كن سفيرًا" دفعة مسئولى التخطيط، تحت عنوان "تخضير الاستثمارات العامة"؛ تأتي في إطار الجهود المبذولة لدمج البعد البيئي في خطط التنمية المستدامة، بما يتسق مع رؤية مصر 2030، ويساعد في تحقيق هدف الدولة المصرية في تخضير الخطة الاستثمارية للوصول بنسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى 50% من إجمالي الاستثمارات العامة بحلول عام 2025/24.

وأوضح كمالى أنه عند إطلاق المنظومة المتكاملة للتخطيط والمتابعة تم وضع عدد من الأسئلة المتعلقة بالبعد البيئي، والتي تشير إلى كون المشروع ذو أبعاد بيئية واجتماعية وذلك بداية لدمج تلك الأبعاد في الخطة الاستثمارية.

وتناول كمالى الحديث حول الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية وخاصة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مجال التنمية المستدامة في مصر، مشيرًا إلى رؤية مصر 2030 باعتبارها الإطار الحاكم للتخطيط في مصر والتي تم إطلاقها عام 2016 مع تحديثها مؤخرًا لدمج التغيرات التي تحدث بالدولة وكذلك الإطار الإقليمي والدولي، مضيفًا أن ذلك ترتب عليه ضرورة الأخذ في الاعتبار التحديات على الساحة المصرية والدولية.

وأشار كمالى إلى إطلاق مصر للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي عام 2016، موضحًا أن البرنامج جنى ثماره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر، والتي تأثرت بعدها نتيجة للأزمات المتعاقبة من كوفيد 19 والأزمات الجيوسياسية، ليعقبها إطلاق البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في عام 2021 في ظل الأزمات، موضحًا أن البرنامج ضم مستهدفات للقطاعات الإنتاجية في مصر والمتضمنة الصناعات التحويلية والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى قطاع السياحة، مؤكدًا على أهمية الإصلاحات الهيكلية، حيث يركز برنامج الإصلاح الهيكلي ويهتم بالمعوقات الهيكلية في القطاعات المختلفة، حيث يستهدف البرنامج تحويل مسار الاقتصاد المصري ليصبح اقتصادًا إنتاجيًا يرتكز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي، من أجل تشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص عمل لائق ومُنَج، وتنويع وتطوير أنماط الإنتاج.

وتطرق كمالى إلى التحول الأخضر، موضحًا أنه لم يبدأ فقط عند إطلاق المنظومة الإلكترونية للتخطيط والمتابعة لكن بدء مع مرحلة التعافي من آثار الأزمات، مشيرًا إلى التجربة الرائدة للدولة المصري في مجال التعافي الأخضر حيث زادت نسبة المشروعات الخضراء في فترة وجيزة إلى نسبة 40% من الخطة الاستثمارية للدولة للعام المالي 2023/22، نتيجة للتوسع في الاستثمارات العامة والذي ارتبط بالاقتصاد الأخضر.

وتابع كمالى أن الاهتمام بوسائل النقل الجماعي النظيف يسهم في تخفيض الانبعاثات، كما أشار كمالى إلى إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية في محافظات الجمهورية خلال فعاليات مؤتمر المناخ COP27، والتي شهدت تقدم حوالي 6280 مشروع للمرحلة الأولى منها، والتي تُسهم في تعزيز تفاعل المحافظات والمحليات مع قضايا البعد البيئي.

كما تناول كمالى الحديث حول توطين أهداف التنمية المستدامة، مشيرًا إلى اهتمام الدولة المصرية ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بعملية التوطين لما له من أبعاد مهمة، مشيرًا إلى قيام الوزارة بالتعاون مع الأمم المتحدة بالعمل على توطين أهداف التنمية المستدامة ليتم تطبيق المؤشرات على مستوى المحافظات، ما يسمح للمحافظات كذلك بمتابعة مؤشرات ما يسهم في خلق تنافس إيجابي بين المحافظات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، موضحًا أن في تباين كبير بين المحافظات في المؤشرات، مؤكدًا ضرورة تحديد هذا التباين لتحديد الفجوات التنموية والتعامل معها، مشيرًا إلى إصدار 27 تقريرًا لتوطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ويتم تحديثها وسيتم إطلاقها قريبًا، لافتًا كذلك إلى إطلاق مؤشر التنافسية على مستوى المحافظات، لقياس مدى تنافسية الاقتصاد المصري بالنسبة للاقتصادات الأخرى على مستوى العالم.

وأضاف كمالى أنه إطلاقاً من مبدأ أن تنطلق التنمية الاقتصادية من المحافظات إلى الحكومة المركزية، فقد تم اللجوء لفكرة تصميم مؤشر التنافسية على نهج المؤشر الدولي للتنافسية بالتعاون مع المجتمع المدني والأمم المتحدة وجهاز التعبئة العامة والإحصاء لتصميم وجمع البيانات الخاصة بهذا المؤشر والذي تم إطلاقه بحضور جميع المحافظين، حيث يسهم في توضيح الفجوات التنموية والقدرات التنافسية للمحافظات المختلفة كما يخلق نوع من التنافس الإيجابي بين المحافظات.

كما أشار كمال إلى المعادلة التمويلية والتي تضمن التوزيع الموضوعي والشفاف للاستثمارات بدمج عدد من المتغيرات في المعادلة بما يتم اعتماده للمحافظات المختلفة والذي يقوم على نهج علمي وفقاً لمنهجية شفافية تراعى البعد الاجتماعي والبعد السكاني في كل محافظة، موضحاً أن جهودات التوطين كان لها صدى حتى لدى المجتمع الدولي مشيراً إلى استضافة مصر لأول مره على مستوى الشرق الأوسط ومستوى القارة الأفريقية "مركز القاهرة لتوطين أهداف التنمية المستدامة" بما يعكس ما حققته مصر في مجال توطين أهداف التنمية المستدامة.

وتابع كمالى أنه تلك الجهود أثمرت إلى تحسّن أداء مصر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 حيث تقدمت مصر 6 مراكز لتصل إلى المركز 81 من 166 دولة، والذي يقوم بإعداده البروفيسور جيفري ساكس، خبير التنمية المستدامة، موضحاً أن المتوسط الخاص بمصر يفوق المتوسط الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأوضح كمالى أن مبادرة كن سفيراً للتنمية المستدامة تأتي على رأس البرامج التي تولي أهمية قصوى لنشر ثقافة التنمية المستدامة وممارستها بين الشباب المصري، حيث تم إطلاق ثلاث دفعات للشباب في الفئة العمرية من 18 وحتى 35 سنة بإجمالي عدد خريجين نحو 3600 شاب وفتاة من جميع محافظات الجمهورية ومن مختلف التخصصات العلمية على مدار ثلاثة سنوات من العمل.

وتابع كمالى أن من المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة هو مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، مشيراً إلى تخريج دفعة متخصصة بلغة الإشارة للصم الأسبوع الماضي فى ضوء اليوم العالمي للغات الإشارة وأسبوع تمكين الصم، مضيفاً أن ورشة عمل اليوم يأتي اهتماماً كذلك بمشاركة القيادات من الوزارات المختلفة لارتباط العمل بالورشة بما يتم تحقيقه في الدولة المصرية من تخصير الخطة الاستثمارية ودمج البعد البيئي والاجتماعي في خطط الدولة وجميع مشروعاتها.

ومن جانبه تناول د.جميل حلمي الحديث حول الأهداف الأساسي لتنظيم ورشة العمل موضحاً أن تخصير الاستثمارات العامة هو توجه حالي في الحكومة المصرية لتصل إلى 50% في خطة العام القادم 2024/2025، موضحاً أنه عند البدء في حصر الاستثمارات العامة الخضراء كانت نسبتها 15% حيث تم البدء حينها في وضع دليل معايير الاستدامة البيئية بهدف تعريف كل الوزارات بنوعية المشروعات الخضراء، بحيث عند تقييم المشروعات الواردة من الوزارات المختلفة إلى وزارة التخطيط يتم إعطاء أولوية لتلك المشروعات الخضراء.

وأوضح جميل أنه لوحظ أن المشروعات الخضراء الموجودة تتركز بشكل أساسي على قطاعات معينة حيث ان نسبة 50% من المشروعات الخضراء والتي بلغت نسبتها 40% حتى الآن بمشروعات الخطة تركز على مشروعات النقل الذكي وقطاع الإسكان ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، مؤكداً

ضرورة التنوع في المشروعات وأن تعمل كل الوزارات والقطاعات على مراعاة هذا النوع من المشروعات عند وضع الخطط الخاصة بهم لضمان استدامة نسب المشروعات الخضراء.

وحول التوزيع الجغرافي أوضح حلمي أن المشروعات مركزة في عدد من المحافظات والتي ترتفع بالمشروعات السابقة حيث تستحوذ محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية على النسبة الأكبر من المشروعات الخضراء، مؤكداً ضرورة مراعاة البعد البيئي في كل المحافظات لما يرتبط بتوطين أهداف التنمية المستدامة.

وتابع د.جميل حلمي أن مبادرة حياة كريمة تساهم بنسبة 20% من المشروعات الخضراء مما ساعد على تحقيق هدف رفع نسبة المشروعات الخضراء بالخطوة، مشدداً على ضرورة ضمان استدامة تلك النسبة على المستوى القومي والمستوى الجغرافي للمحافظات ومستوى القطاعات المختلفة لتحقيق التنوع في المشروعات.

كما أكد حلمي أهمية نشر الوعي بالتحول الأخضر وأهمية دليل معايير الاستدامة البيئية، وذلك لتمكين تحديد نوعية المشروعات عند عملية التقييم وقياس ووضع مؤشرات الأداء.

وتابع حلمي أن نسبة 78% من المشروعات الخضراء تتجه لمشروعات التخفيف، موضحاً ضرورة أن تركز نوعية المشروعات الخضراء على مشروعات التكيف باعتباره التوجه الدولي حالياً وفقاً لكل توصيات المؤسسات والجهات الدولية.